حال التنمية الإنسانية في البلدان العربية

يبدأ هذا الفصل بمناقشة لقصور البيانات والمعلومات عن التنمية الإنسانية في المنطقة، والتحديات التي تفرضها هذه الثغرات. ومن ثم يقدم توصيفات عامة لحال التنمية الإنسانية في المنطقة مقارنة بمناطق العالم الأخرى وعبر الوقت، مستنداً بصورة أساسية إلى مقياس التنمية البشرية. وتمشياً مع توجه المناقشة في الفصل الأول من حيث الأخذ بنهج للتنمية الإنسانية أكثر شمولا من ذلك المتضمن في دليل التنمية البشرية، ينتقل هذا الفصل لعرض ثلاث نواقص تعتبر سمات محددة للبلدان العربية تعوق التنمية الإنسانية، كما تم تعريفها في الفصل الأول. كما يعرض نتائج دراسة استقصائية محدودة لآراء الشباب العرب حول القضايا الرئيسية ويتخذ هذه الدراسة كمعيار إضافي للحكم على أهمية بعض المواضيع التي سيتناولها البحث في الفصول اللاحقة. ويستنتج الفصل الثاني أن المنطقة تقف على مفترق طرق حاسم، ويحدد بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها.

ملاحظة أولية: محنة البيانات والمعلومات

تعاني المنطقة من نقص حاد في البيانات والمعلومات المتعمقة والضرورية للقيام بمعاينة شاملة للتنمية الإنسانية، لا سيما بالنسبة لتحدي السياق المؤسسي واكتساب المعرفة. ونظرا لقلة توافر البيانات الجيدة، الدقيقة والمقارنة والحديثة، من مصادر عربية، يضطر الباحث أحيانا إلى استخدام مصادر بيانات دولية تلجأ هي ذاتها إلى تقديرات للتوصل إلى مؤشرات على مستوى مناطق العالم. وتنشأ عن اللجوء إلى مصادر البيانات الدولية مشكلة أخرى تتمثل في الاختلاف الكبير بين منظمة وأخرى في تصنيفها لدول العالم وفق مجموعات، الأمر الذي يصعب معه إجراء مقارنات متسقة بين المناطق.

إن نقص إعداد ونشر البيانات والمعلومات في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، أمر مؤسف ولكنه ليس مستغرباً. فهو يعكس بعضاً من عواقب التخلف. ومن بين هذه العواقب قلة كفاءة الجهاز الحكومي، وضعف العلمية في اتخاذ القرار الأمر الذي يضعف بدوره الطلب على البيانات والمعلومات بوجه عام ويقلل، من ثم، من كفاءة إنتاجها.

ويقدم هذا التقرير تقييماً لحال التنمية الإنسانية في البلدان العربية بقدر ما تتيحه قاعدة المعلومات الحالية. والجدير بالذكر أن الهشاشة النسبية لقاعدة البيانات والمعلومات تستدعي توخي الحذر عند استخلاص الأحكام منها. وقد سعى التقرير لتوخي الحذر في هذا النطاق، والقارئ مدعو لأن يحذو الحذو نفسه.

تعاني المنطقة من نقص حاد في البيانات والمعلومات المتعمقة والضرورية للقيام بمعاينة شاملة للتنمية الإنسانية، لا سيما بالنسبة لتحدي السياق المؤسسي واكتساب المعرفة

حال التنمية الإنسانية: البلدان العربية في سياق العالم

تقارن هذه الفقرة بإيجاز البلدان العربية كمجموعة بمناطق العالم الأخرى فيما يتصل بمقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثلاثة من المؤشرات الأربعة المكونة له.

يلاحظ من الشكل 2-1، أن المنطقة العربية تتفوق على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة جنوب آسيا في مقياس التنمية البشرية وفي مؤشرات الصحة الإجمالية (العمر المتوقع عند الميلاد)، وفي التحصيل التعليمي (مقياساً هنا بمعرفة القراءة والكتابة عند الكبار). إلا أن المنطقة العربية مازالت بعيدة عن إنجاز منطقة شرق آسيا (مع الصين أو بدونها) ومنطقة أمريكا

الشكل 2 - 1
موقع المنطقة العربية بالمقارنة بمناطق أخرى في العالم على مقياس التنمية البشرية، عام 1998

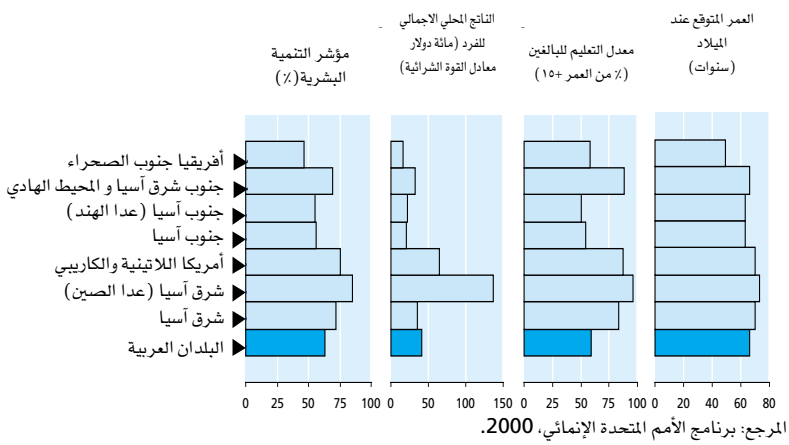

المرجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000.

اللاتينية والكاريبي. ولعل الشق الثاني من المقارنة، أي بالمناطق التي تقدمت على البلدان العربية، هو الأجدر بالاعتبار في مناقشة تتوخى صياغة التنمية الإنسانية في الوطن العربي. الشق الأول يغري بالتكاسل ، أما الثاني فحافز على شحذ الهمم ومواجهة تحدي صناعة التنمية الإنسانية في الوطن العربي.

ويتحسن الموقع النسبي للمنطقة العربية في حالة مؤشر متوسط الناتج للفرد، حيث تتفوق على منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. والتالي يمكن القول أن المنطقة العربية تعد أغنى مما هي نامية، حسب مقاييس التنمية البشرية.

يمكن القول أن المنطقة العربية تعد أغنى مما هي نامية، حسب مقاييس التنمية البشرية.

ونظرا لوجود علاقة قوية على المستوى العالمي بين مؤشر الناتج للفرد ودليل التنمية البشرية، يمكن الاستدلال من الملحوظة السابقة إلى أن البلدان العربية ربما استثمرت في الماضي في بناء رأس المال المادي أكثر مما استثمرت في تطوير رأس المال البشري. وهذا يوحي بدوره أن هناك مجالا رحبا أمام البلدان العربية لتحقيق إنجاز أكبر في مضمار تكوين رأس المال البشري الذي هو أحد أهم مقومات التنمية الإنسانية.

حال التنمية الإنسانية: البلدان العربية عبر الزمن في سياق العالم

يقارن هذا الجزء بإيجاز البلدان العربية كمجموعة بمناطق العالم الأخرى من حيث الاتجاهات في مقياس التنمية البشرية عبر الزمن (الشكل 2 - 2)[1]. وقد كان مقياس التنمية البشرية للمنطقة العربية أقل من المتوسط العالمي خلال فترة العشرين عاما الماضية. ومرة ثانية، كان أداء المنطقة أفضل من أفريقيا جنوب الصحراء ومن جنوب آسيا؛ كما ضيّقت الفجوة بينها وبين بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي- ولكن الفجوة لا تزال موجودة. وتبرز منطقة شرق آسيا والهادئ أنها كانت الأسرع تقدما. وعلى الرغم من أن المنطقة العربية جارتها في معدل التحسن في قيم مقياس التنمية البشرية في الثمانينيات، فإنها تخلفت عنها قليلا في التسعينيات.

الشكل 2- 2

اتجاهات مؤشر التنمية البشرية، 1980 - 1999

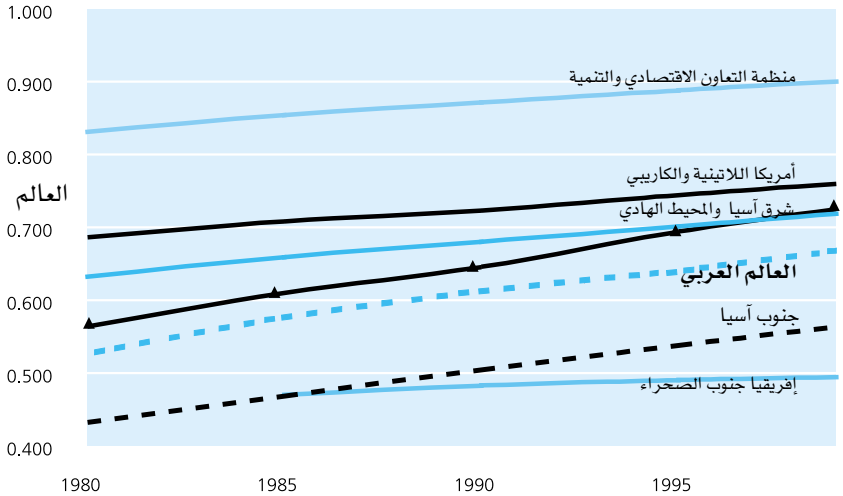

التفاوت بين البلدان العربية

يتفاوت مستوى الرفاه في البلدان العربية، أيا كان المقياس المستخدم. ويتوافر مقياس التنمية البشرية 1998 لجميع الدول العربية ما عدا فلسطين والصومال. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000). ومن بين البلدان العربية التسعة عشر، تصنف أربعة بلدان مصدرة رئيسية للنفط بلداناً عالية التنمية البشرية. وتصنف أربعة بلدان أخرى في مجموعة التنمية البشرية المتدنية، التي ينبغي أن تدرج فيها الصومال أيضاً (التي لم يتسن تقدير قيم لها) وتضم هذه البلدان الخمسة الأخيرة أكثر من خمس العرب. وتقع البلدان الإحدى عشر الباقية في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة .

ولزيادة إيضاح هذا التباين، فإن البلد العربي الأعلى ترتيبا على مقياس التنمية البشرية(الكويت) حقق قيمة للمقياس تقل قليلا عن كندا، التي تصدرت العالم على مؤشر التنمية البشرية. وعلى الطرف الآخر، فإن البلد العربي الأقل إنجازا وفق هذا المعيار(جيبوتي) ليس أفضل كثيرا من أقل بلدان العالم قيمة على مقياس التنمية البشرية (سيراليون). وبتعبير آخر، فإن مدى التفاوت بين البلدان العربية على مقياس التنمية البشرية يقارب كامل التفاوت المشاهد على صعيد العالم أجمع.

النواقص الثلاثة

كما جاء في الفصل الأول وكما ستوضح الفصول اللاحقة، يتعين أن تقيّم التنمية الإنسانية في البلدان العربية وفق مجموعة مقاييس أوسع من الناتج المحلي الإجمالي أو العناصر التي تدخل في مقياس التنمية البشرية. ويظهر الفحص المتمعن للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية العربية بأن

(1) تم احتساب متوسطات المناطق، مرجحة بحجم السكان، استناداً إلى المعلومات المشتقة من تقرير التنمية البشرية لعام 2001 وقد أدخلت فقط البلدان التي لها بيانات تغطي كل الفترة، والمناطق التي تغطي بياناتها أكثر من ثلثي سكان المنطقة. ويبلغ عدد البلدان العربية التي توفرت قيم التنمية البشرية لها سبعة. وهي: مصر والمغرب وسوريا والأردن وتونس والجزائر والسعودية.

نواقص ثلاثة تفتُ في عضد التنمية الإنسانية في البلدان العربية، يمكن إجمالها في:

- نقص الحرية.
- نقص تمكين المرأة.
- نقص القدرات الإنسانية قياساً إلى الدخل، خاصة القدرة المعرفية.

وسيناقش كل جانب من جوانب النقص هذه بتفصيل أكبر فيما يلي.

نقص الحرية

إذا كانت التنمية الإنسانية تعني حقاً الحرية بمعناها الشامل الذي قدم في الفصل الأول، فإن فحص مدى الاستمتاع بالحرية يتعين أن يكون شاغلاً أساسياً في دراسة التنمية الإنسانية على وجه الخصوص. إلا أن الحرية مفهوم يصعب جداً قياسه، نظراً لأن الأسلوب المتبع في قياس ظواهر كالحرية يقوم على بناء مقاييس تستند إلى الانطباعات، الأمر الذي يحمل شبهات قلة الانضباط المنهجي والتحيز. ولكن الروابط التي لا انفكاك منها بين الحرية والتنمية الإنسانية تفرض التعبير عن وجود الحرية أو غيابها بقيم كمية في إطار التقرير الحالي. وإحدى طرق التعبير هذه، دراسة مجموعة جوانب الحريات السياسية والمدنية. ومن الواضح أن الحرية الإنسانية تشمل ما يفوق كثيرا الحرية السياسية. إلا أنه نظراً لأن الحريات السياسية والمدنية تعتبر من بين أهم الحريات الوسائلية، فإن ما يلي سيركز على أبعاد هذه الحريات، مستعملين مقياس الحرية لتوصيف مدى الحرية في البلدان العربية مقارنة بمناطق العالم الأخرى، وبإجراء مقارنات بين البلدان العربية نفسها. وعلى هذا المستوى من التحليل الكلي، فإن هذه المقاربة تبدو مقبولة وإن كانت حتما ناقصة.

وعلى مستوى مناطق العالم السبع الواردة في الشكل (2- 4)، يظهر أن الناس في المنطقة العربية كانوا الأقل استمتاعاً بالحرية، على صعيد العالم، في التسعينيات الأخيرة.

وقد أكدت مجموعة مؤشرات للتمثيل والمساءلة المشتقة من قاعدة أخرى للبيانات الدولية (كوفمان وآخرون، قاعدة البيانات ب 1999) هذا المستوى المتدني للحرية في المنطقة العربية. وتشتمل هذه المجموعة على عدد من المؤشرات التي تقيس مظاهر متنوعة للعملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلال الإعلام. وكما يبين الشكل (2-5) جاءت المنطقة العربية في المرتبة

الشكل 2- 3
قيم مقياس و مستوى، التنمية البشرية للبلدان العربية، عام 1998

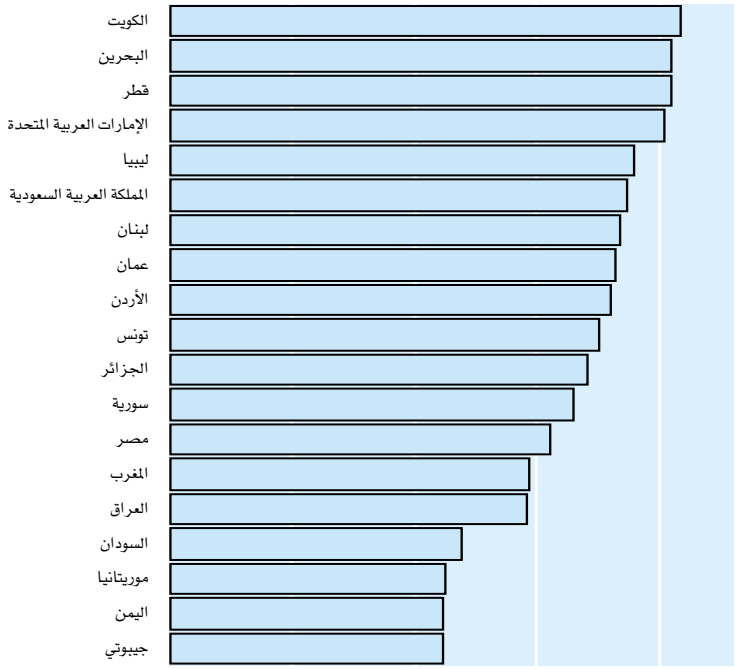

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام 2000

الشكل 2- 4
متوسط قيمة مقياس الحرية، مناطق العالم، 1998 - 1999

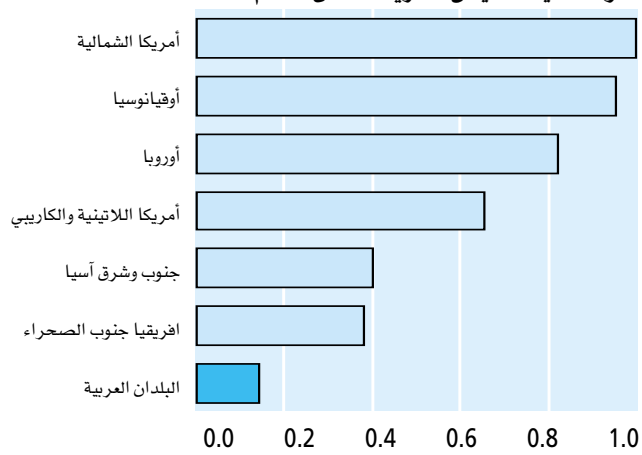

الشكل 2- 5
متوسط قيم مؤشرات ''التمثيل والمساءلة''، مناطق العالم، 1998

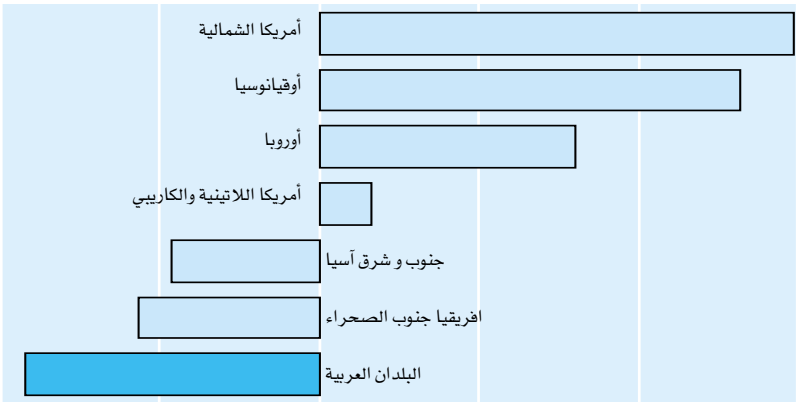

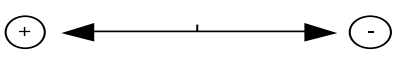

المصدر: علي عبد القادر علي ، ورقة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربية 2002

الشكل 2-6
مقياس الحرية و ترتيب مقياس التنمية البشرية، البلدان العربية، 1998

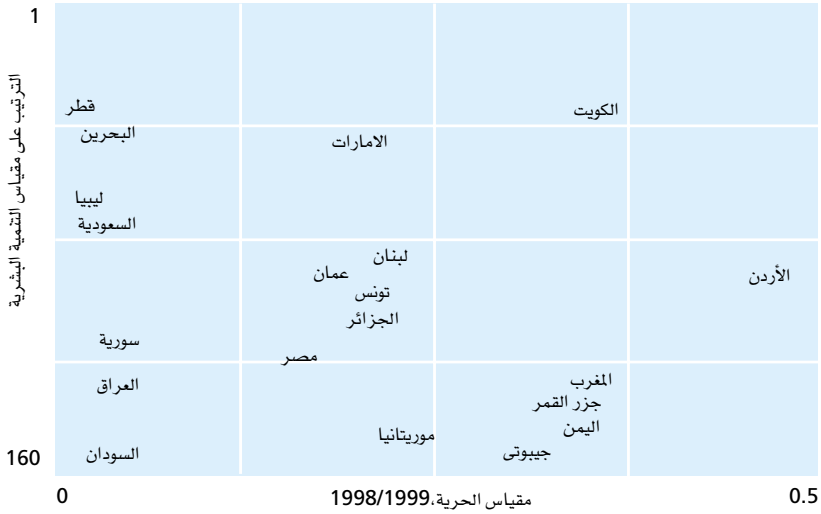

الشكل 2-7
متوسط قيم مقياس تمكين المرأة، مناطق العالم، 1995

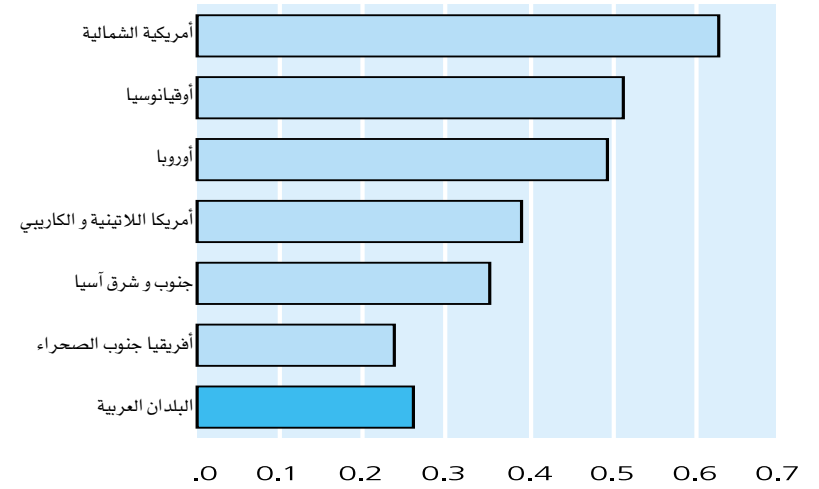

المصدر: البيانات مشتقة من مقياس التنمية البشرية لعام 1995. وقد رجحت متوسطات المناطق بحجم السكان

الشكل 2-8
ترتيب مقياس التنمية البشرية وقيم مقياس تمكين المرأة، البلدان العربية

الأخيرة وفق ترتيب لجميع مناطق العالم على أساس حرية التمثيل والمساءلة.

بيد أن الأكثر تعبيرا هو الشكل 2-6 ، الذي يوضح أن الاستمتاع بالحرية في كل من البلدان العربية لا يتوافق مع منزلة ذلك البلد على مقياس التنمية البشرية. (ولو أنها تطابقت لتركزت رموز البلدان على الخط القطري الذي يصل الزاوية اليسرى السفلى باليمنى العليا)؛ إذ يتفاوت مدى الاستمتاع بالحرية بين بلدان عربية لها نفس قيمة، أو فئة، مقياس التنمية البشرية.

نقص تمكين المرأة

كما لوحظ في الفصل الأول، فإن تمكين المرأة جانب حاسم من جوانب حرية الإنسان. وبتطبيق مقياس تمكين المرأة[2] المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتكشف بوضوح أن البلدان العربية تعاني من نقص لافت للنظر في تمكين المرأة. وتأتي المنطقة العربية في المرتبة قبل الأخيرة بين مناطق العالم، حسب مقياس تمكين المرأة، ولم تقل عنها إلا أفريقيا جنوب الصحراء.

وينبغي ملاحظة أن البلدان العربية حققت نجاحاً هاماً في تعليم البنات، مع أن نسبة التحاق البنات في المراحل الدراسية لا تزال متدنية نسبياً، وخاصة في التعليم العالي كما هو مبين في مكان آخر في التقرير. يعود تدني القيم على مقياس تمكين المرأة في البلدان العربية إلى محدودية مشاركة النساء في المنظمات السياسية، كما يتضح في الفصل السابع.

وكما في حالة الحرية، فإن المرحلة التالية للتحليل هي معرفة كيف يرتبط تمكين المرأة في كل دولة عربية على حدة وفق مقياس تمكين المرأة بمواقع هذه البلدان على مقياس التنمية البشرية. وتجدر الملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمكن في عام 1995 من حساب مقياس تمكين المرأة لأربعة عشر بلداً عربياً فقط،الامر الذي يعبر عن قلة توافر البيانات حسب النوع في عدد ليس بقليل من الدول العربية و يعكس بدوره غياب الاهتمام بتمكين النساء بداية.

لم يلاحظ في البلدان العربية التي تتوافر لها قيم لمقياس تمكين المرأة (الشكل 2-8)، أي علاقة واضحة بين مقياس التنمية البشرية ومقياس تمكين المرأة. وكما في مؤشر الحرية، فإن مدى تمكين المرأة في البلدان العربية لا يرتبط مع التنمية الإنسانية مقاسةً بمقياس التنمية البشرية.

(2) يقيس المؤشر مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والمهنية والسياسية باستخدام مؤشرات متوسط الدخل للفرد، ونسبة النساء في الوظائف المهنية، وحصة النساء في مقاعد البرلمان على التوالي.

نقص القدرات الإنسانية: المعرفة

إن الاستفادة من القدرات البشرية في المنطقة ضعيف نسبيا، كما ستوضح الفصول التالية، وبصفة عامة يتفوق الأداء في الصحة عن التحصيل التعليمي في البلدان العربية. ويتضح ذلك من الشكل 2-1 ، حيث تعاني المنطقة العربية، قصوراً أقل مقارنة بالبلدان ذات مقاييس التنمية البشرية العالية، في الصحة عن التعليم. ويتجلى قصور القدرات الإنسانية بأخطر ما يكون في عصر كثافة المعرفة، في قصور اكتساب المعرفة، ناهيك عن إنتاجها، نسبة إلى الدخل في البلدان العربية. وليس أدل على قصور التحصيل التعليمي في البلدان العربية من ارتفاع منسوب تفشي الأمية فيها عن نظيراتها في البلدان الصاعدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم، خاصة العالي، عن متوسط البلدان النامية.

وهذا النقص هو السبب الكامن وراء تركيز هذا التقرير على بناء القدرات البشرية والاستفادة منها لا سيما فيما يتصل باكتساب المعرفة. وأحد المؤشرات على إمكان التوصل للمعرفة في عصر الاتصال هذا هو متوسط عدد حواسيب الإنترنت لكل فرد. وتحتل المنطقة العربية، بين مناطق العالم الأخرى، أدنى مستوى من الوصول إلى تقانات المعلومات والاتصالات، حتى أنها أقل من أفريقيا جنوب صحراء (الشكل 2-9).

وفوق ذلك، فإن البلدان العربية، فيما خلا الإمارات العربية والكويت، تبدو متساوية في فقرها في مجال تقانات المعلومات والاتصال، بغض النظر عن مستواها على مقياس التنمية البشرية (الشكل 2-10).

الشكل 2 - 9
متوسط عدد الحواسيب المتصلة بالإنترنت (لكل 1 000 شخص)، مناطق العالم ، 1998

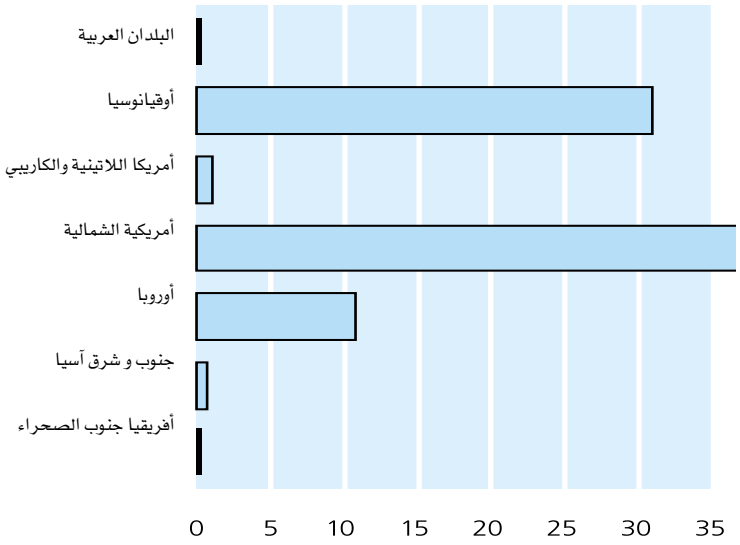

الشكل 2 - 10
ترتيب مقياس التنمية البشرية و عدد الحواسيب المتصلة بالإنترنت (لكل 1 000 شخص)، البلدان العربية، 1998

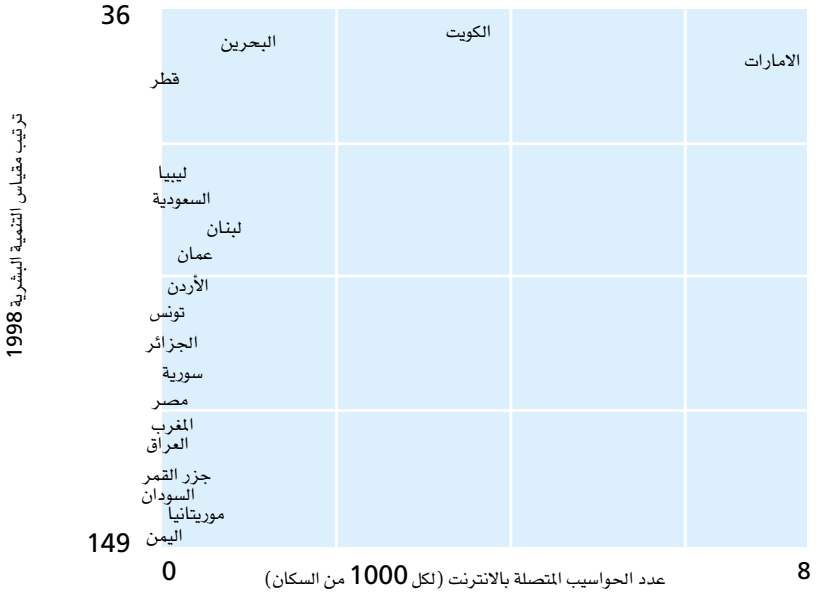

أصوات الشباب

نظر هذا الفصل حتى الآن في حالة التنمية الانسانية العربية مستخدما مقياس التنمية البشرية ومؤشرات أخرى على التنمية الإنسانية. ويوجد مؤشر آخر أقل موضوعية، ولكنه أكثر إيضاحاً، يتمثل في السعي لقياس اهتمامات الشباب. وهو مؤشر مناسب لتقرير مكرس للأجيال القادمة. وقد أجري استطلاع موحد لرأي الشباب العرب تحت رعاية مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان العربية. وكان الاستطلاع يهدف أصلاً إلى استطلاع آراء عدد محدود من الشباب العرب (فئة العمر 15-20) في كل دولة عضو في الجامعة العربية. ويرد الاستبيان الذي استخدم في استطلاع الرأي في المرفق الثاني.

وفي كل بلد، أنتقيت العينة بالتساوي من الجنسين وكانت تمثل بشكل عام ثلاثة مستويات للوضع الاقتصادي الاجتماعي (فوق المتوسط، متوسط، دون المتوسط). وقد توفرت، لدى إعداد هذا التقرير أجوبة الشباب من خمسة بلدان عربية (مصر والأردن ولبنان وليبيا والإمارات العربية المتحدة). ومع ذلك، فإن آراء الشباب السعوديين توفرت من مصدر مطبوع (م.اليماني، باللغة العربية، 2001).

كما تم توزيع الاستبيان أيضا في مؤتمر الأطفال العرب الحادي والعشرين الذي عقد في عمان، الأردن خلال الفترة 10- 17 تموز/ يوليه 2001, الذي نظمه مركز الفنون المسرحية

يتجلى ضعف القدرات الانسانية باخطر ما يكون في قصور اكتساب المعرفة، ناهيك عن انتاجها.

لمؤسسة نور الحسين، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد سمح منظمو المؤتمر للمؤلف الرئيسي للتقرير أن يتحدث إلى المشاركين، وهم من فئة العمر 13 – 17 عاماً، وأن يحصل على أجوبتهم على الاستبيان. وهكذا، أضيف 112 استبياناً تضم ردود شباب من 14 بلداً عربياً. إلا أن العينة الجديدة تزيد التمثيل النسبي للشباب الأردنيين، لأن المؤتمر كان معقودا في عمّان. كما أنها تشمل أفرادا أصغر سنا من العينة التي وضع لها الاستبيان أصلاً.

وفي التحليل التالي (الشكل 2– 11)، درست إجابات المجموعة الأصغر سناً منفصلة عن إجابات المجموعة الأكبر سناً لمعرفة إذا كانت توجد اختلافات في وجهات النظر بينهما.

نتائج استطلاع الرأي

يشير تحليل إجابات عينة المجموعة الأكبر سنا إلى أنهم يرون أن أكثر القضايا أهمية من بين المواضيع التي نظر فيها التقرير هي: أولاً، فرص العمل (45٪ من الإجابات)، يليها التعليم (23٪)، فالبيئة (12٪)، فتوزيع الدخل والثروة (8٪)، فالمشاركة السياسية (5٪)، فالرعاية الصحية (4٪)، فالفقر (4٪). وقد أظهرت الشابات اهتماماً بالتعليم والعمل والمشاركة السياسية والرعاية الصحية أكبر من الاهتمام الذي أظهره الشباب.

وبالنسبة للمجموعة الأصغر سناً، يتصدر التعليم (25٪)، قائمة الاهتمامات، يليه على التوالي العمل (23٪)، فالرعاية الصحية (15٪)، فالبيئة (13٪)، فالفقر (11٪)، فالمشاركة السياسية (8٪)، فتوزيع الدخل والثروة (6٪).

ومن الجدير بالملاحظة أن المجموعة الأصغر سنا عبرت عن اهتمام أشد بالرعاية الصحية والفقر والمشاركة السياسية، مما يدل على رهافة حسها الاجتماعي ونضجها المبكر. كما أظهرت الإناث في المجموعة الأصغر سناً اهتماماً بتوفر العمل وتوزيع الدخل والثروة أكبر مما أظهره الذكور في نفس المجموعة.

وعموما، يبين الاستطلاع بوضوح أن توفر العمل هو أكثر شاغل مشترك يشغل بال الذين شاركوا في الاستطلاع، ويليه التعليم. وقد عبر الشباب من فرادى البلدان عن اهتمامهم بمشاكل أخرى. ومن بين هذه المشاكل المخدرات وعدم كفاية الرعاية الصحية، والاعتماد على العمالة الأجنبية وعسر العمل في أسواق العمالة حيث يتنافس المواطنون مع المغتربين.

ومما يلفت النظر، أن 51٪ من الشباب الأكبر سنا عبروا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، مبينين بوضوح عدم رضاهم عن واقع الحال وفرص المستقبل في بلدانهم.

كانت البلدان الأوروبية الوجهة المفضلة للذين يفكرون في الهجرة (46٪، منهم 21٪ يفضلون بريطانيا)، تليها الولايات المتحدة وكندا (36٪)، في مقابل نسبة محدودة لبلدان عربية أخرى (13٪). وهذا يوضح الحكم غير المعلن لهؤلاء على مدى صلاحية المجتمعات العربية للعيش اللائق.

إلا أن الشباب الأصغر سناً أعربوا عن رغبة أقل في هجر بلدانهم حيث انخفضت نسبة الراغبين بالهجرة إلى 45٪ وعبّرت الشابات عن رغبة أقل في مغادرة بلدانهن. وقد اختلفت مجموعة الشباب الأصغر سنا عن الأكبر سنا في اختيار وجهة الهجرة، حيث اختيرت الولايات المتحدة ودول عربية أخرى بنسبة أكبر (45 ٪ و 21٪ على التوالي) بينما اختارت أوروبا نسبة أقل وإن كانت عالية (32٪).

وعموما، فإن الشباب الأصغر سنا، وخاصة البنات، بدوا أشد التصاقاً بأوطانهم العربية وأقوى وعياً بقضاياها الرئيسية مثل المشاركة والفقر. ولعل الأولويات التي أعطاها الشباب للتعليم، بالإضافة إلى تأثير التعليم على قدراتهم الفكرية، تشكل سببا قويا لتركيز هذا التقرير على نظم التعليم في البلدان العربية.

ويتعين الإشارة أن الإجابات التي تم الحصول عليها لا تعد مسحاً دقيقاً من عينة احتمالية ممثلة للشبان العرب، يسمح بالوصول إلى استنتاجات عامة ودقيقة حول عالم الشباب العرب. وقد كان القصد من الاستطلاع، في إطار القيود المالية والزمنية، الحصول على إجابات نوعية من العينات المستهدفة من الشباب العرب. وعلى الرغم من العدد القليل من الشباب الذين استطلعت آراؤهم

الشكل 2 – 11
القضايا الأهم في نظر الشباب العربي

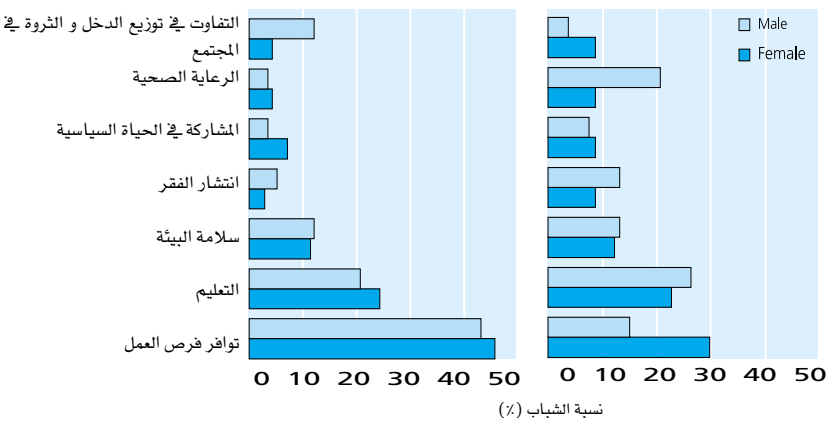

(240، يضمون 128 من البلدان العربية الخمسة و112 من الذين حضروا مؤتمر الأطفال العرب، 53 ٪ منهم فتيات)، تثير استجابات الشباب طيفاً واسعاً من القضايا المهمة في نظرهم، وتعكس الآراء حولها اهتماما، و قلقاً، ورغبة في مستقبل بديل أفضل. وتناولت هذه الأصوات الكثير من القضايا المركزية التي جرى تناولها في أماكن أخرى من التقرير.

المنطقة العربية على مفترق طرق

يمكن الاستنتاج من الأجزاء السابقة هو أن الأخذ بمقاربة أوسع لمفهوم التنمية الإنسانية، يشير إلى أنه قد يكون من السابق لأوانه الاحتفال بالإنجازات التنموية للبلدان العربية كما يوحي بها مقياس التنمية البشرية. وكما أوضح هذا الفصل، مازالت البلدان العربية تعاني من جوانب نقص هامة في العناصر الرئيسية للرفاه الإنساني – الحريات السياسية والمدنية، وحالة المرأة في المجتمع والوصول إلى المعرفة.

تقف المنطقة العربية وهي تدخل القرن الواحد والعشرين على مفترق طرق رئيسي. فرغم التفاوت بين البلدان العربية، ومع أن بعض البلدان قد حققت إنجازات من حيث الدخل والثروة المادية، تبقى التنمية الإنسانية متدنية في حالات كثيرة. ولا يزال الفقر والحرمان بأشكالهما العديدة قائمين في العديد من المجتمعات العربية. وفي بعض الحالات، كما في فلسطين، فإن مستوى ودرجة الحرمان الإنساني تبلغ أقصاها تحت الاحتلال كما بينت حنان عشراوي في مساهمتها الخاصة لهذا التقرير (الاطار 2-1).

ويضع استمرار الاحتلال للأراضي العربية، وزعزعة الاستقرار وما يترتب عليه من فوضى سياسية، وخلل انساق الحكم في بعض بلدان المنطقة، عقبات رئيسية في طريق التنمية الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب غير المادية للرفاه الإنساني.

إضافة إلى عبء الاحتلال، فقد الملايين حياتهم وأسباب رزقهم وعيشهم بسبب صراعات داخلية وإقليمية ودولية. بالإضافة إلى ذلك فقد أدت النزاعات في المنطقة إلى توجيه حجم ضخم من الموارد لاكتساب وتطوير المهارات العسكرية للجيوش واستيراد الأسلحة.

إن حالة الاضطراب السياسي والنزاعات المسلحة والعقوبات والحصارات، تركت بصماتها واضحة على اقتصادات المنطقة محدثة تراجعات ملحوظة في الإنتاجية وارتباك في الأسواق ومعيقات للتنمية الانسانية، ويظهر هذا بجلاء صارخ في وضع الأطفال في العراق، الذين يتحملون أكثر من أي فئة أخرى وطأة قصور التنمية الإنسانية تحت الحصار.

إن آفاق التنمية في المنطقة ستظل مقيدة كثيرا ما لم تستهل عملية للتنمية الإنسانية ديناميكية ومتينة ومستمرة. وستقود العواقب الخطيرة لاستمرار الاتجاهات الحالية العرب جميعا إلى ضرورة تبني خيارات استراتيجية لا مفر منها. ولا بد من مواجهة هذه الخيارات مباشرة وعلى استعجال.

من السابق لأوانه الاحتفال بالانجازات التنموية للبلدان العربية كما يوحي بها مقياس التنمية البشرية

الإطار 2-1

حنان عشراوي: التنمية الإنسانية – المنظور الفلسطيني

يعاني الشعب الفلسطيني بأكمله جميع أشكال الإقصاء والقهر والاستغلال عبر استبعاده من مجرى التاريخ الإنساني، وحرمانه من حقوقه الجوهرية، ومتطلبات الحياة بكرامة وحرية، ناهيك عن حقه في التنمية الإنسانية المطردة.

إن الظلم المزدوج المتمثل في سلب الأرض وإبعاد البشر وتشتيتهم من ناحية، والاحتلال والاستعباد من ناحية أخرى، قد حول الفلسطينيين إلى ضحايا بكل معاني الكلمة.

ورغم محاولات إسرائيل لنفي السيادة والهوية الوطنية والاستمرارية الفلسطينية إلا أن الشعب الفلسطيني يتوفر على نضال إرادي مزدوج من أجل البناء الوطني وصنع السلام، سبيلاً للخلاص الإنساني. وفي نضالنا من أجل البقاء والتحرير، نبقى ملتزمين بالقيم والمساعي التي تضفي على الحياة معنى وقيمة.

غير أن المقاييس التقليدية تقصر عن تقييم مناسب، ناهيك عن أن يكون شاملاً، لكامل مدى التحديات التي تواجهنا وتعقيدها.

لقد أصبحت القضايا التالية مكونات أصيلة من استراتيجيتنا للبقاء: ضمان نظام حكم إنساني شامل للجميع، بما في ذلك التشريع من أجل ديمقراطية دستورية تضمن العدالة وحكم القانون، وإقامة نظم عادلة للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر ومنع التدهور في مستويات التعليم والصحة، وتمكين النساء والأطفال والفئات الاجتماعية الضعيفة عامة.

غير أن الطنين المزعج للاعتداءات العسكرية لجيش الاحتلال يكاد يطغى على سعينا العنيد من أجل التنمية الإنسانية. فنحن سجناء في أرضنا بفعل حالة خانقة من الحصار متعدد الجوانب، تقصف منازلنا ومؤسساتنا يومياً، ويغتال نشطاؤنا وقادتنا، ويقتل الأطفال والشبيبة غيلة. وفوق حرماننا من مواردنا وحقوقنا، نشهد أرضنا تصادر وأشجارنا ومحاصيلنا تدمر. وتحول نقاط التفتيش الإسرائيلية دون تواصلنا الإنساني والجغرافي حتى أصبحت التعبير الأكثر وحشية عن نظام شمولي وتمييزي للإخضاع والإذلال، ترتب عليه القضاء على كل حقوقنا، في المأوى، وفي الخدمات التعليمية والصحية، وفي التوصل للمعلومات والمعرفة، وفي العمل، وفي بيئة صحية وسليمة، وفي حياة تخلو من الحرب والتهديد والقهر، وفي حكم يعبر عن الإرادة الجماعية من أجل العدالة.

وليست هناك وسيلة لقياس مثل هذا التدمير الهائل لشعب ووطن. قد يمكن قياس مساحة الأراضي المستملكة، أو عدد الأشجار المقلوعة، أو عدد الضحايا من القتلى والجرحى، أو عدد فرص العمل المفقودة، أو كمّ الدخل الضائع، ولكن العقل البشري لم ينجح حتى الآن في قياس المغزى الكامل لفقدان الأمل وإضاعة مستقبل بلد بكامله. ولا يمكن كذلك التوصل لقياس كمي للارتياع الفردي والجماعي للأطفال الذين يتملكهم الرعب.

إن الفقر الذي يستعصي على القياس هو فقر الروح، والإفلاس المعنوي المصاحب له، اللذان يشكلان عصب الاحتلال. كما أن العصمة التي يحظى بها هذا الاحتلال في مواجهة حكم القانون على صعيد العالم، واستعصاءه على التدخل والمساءلة، يحطان من قدر الإنسانية جمعاء.

مثل هذا الحط من حقوق الإنسان الفلسطيني، ومن المسؤولية الجنائية والمعنوية لإسرائيل، يستعصيان أيضاً على القياس.

وتبقى للجسارة على التدخل، والتصحيح، والتعويض عن هذا المدى الهائل من القسوة والانتهاك قيمة لا تبارى.

الإطار 2-2

الاطفال والصحة في العراق: تنمية انسانية تحت الحصار

ترجع زيادة وفيات الأطفال الأصغر من خمس سنوات في العراق (حوالي 40 ألف حالة وفاة في السنة فوق معدل عام 1989) إلى الإسهال، والالتهاب الرئوي، وسوء التغذية. بينما تعود الزيادة في الوفيات بالنسبة للأطفال الأكبر من خمس سنوات، (حول 50 ألف حالة وفاة في السنة فوق معدل 1989) إلى أمراض القلب، وارتفاع ضغط الدم، وداء السكر، والسرطان وأمراض الكلى والكبد.

ولم يكن سوء التغذية يمثل مشكلة صحة عامة في العراق قبل الحصار. ولكن بدأت هذه المشكلة تظهر منذ العام 1991، وارتفع مدى انتشارها باطراد منذ ذلك الحين. فارتفعت نسبة الأطفال الأصغر من خمس سنوات الذين يعانون من سوء التغذية المزمن (التقزم) من 18٪ في عام 1991، إلى 31٪ في عام 1996. كما ارتفعت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن من 9 ٪ إلى 26٪ ؛ والذين يعانون من سوء التغذية الحاد (الهزال) من 3٪ إلى 11٪ خلال الفترة ذاتها. ويقدر أنه، بحلول 1997، كان حوالي مليون طفل (أصغر من خمس سنوات) يعانون من سوء تغذية مزمن.

وفي جميع أنحاء العراق يبقى حق الطفل في البقاء والصحة الذي تقننه اتفاقية حقوق الطفل عرضة لخطر داهم بسبب المشقة الاقتصادية.

وكانت الرعاية الصحية الأساسية قد وصلت قبل فرض العقوبات (1990)، لنحو 97٪ من سكان الحضر و 78٪ من سكان الريف. أما الآن فيعاني نسق الرعاية الصحية من نقص في معدات الرعاية الصحية الأساسية والإمدادات اللازمة للخدمات التشخيصية والطبية والجراحية. وفي العام 1989، أنفقت وزارة الصحة العراقية أكثر من 500 مليون دولار على الأدوية والإمدادات، أما الآن فقد انخفضت الميزانية بنحو 90-95٪.

المصدر: تقرير منظمة اليونسيف عن حالة الأطفال والنساء في العراق (30 إبريل 1998)

والخيار الأساسي هو: هل تستمر حركة المنطقة في التاريخ محكومة بالقصور الذاتي، بما فيه دوام البنى المؤسسية وأنماط الفعل التي أنتجت الأزمة الراهنة في التنمية؟ أم سيقوم في المنطقة مشروع للنهضة غايته تخليق مستقبل زاهر لأبناء الوطن العربي، لا سيما أجياله القادمة؟ ويشتق من هذا التحدي الأساسي تحديات فرعية تتضافر لتحديد أي من هذين المسارين التاريخيين ستسلك المنطقة:

هل تستمر حركة المنطقة في التاريخ محكومة بالقصور الذاتي؟ أم سيقوم في المنطقة مشروع للنهضة غايته تخليق مستقبل زاهر لأبناء الوطن العربي؟

- الأول: الاختيار بين استمرار التبعية للمجتمعات الرائدة في إنتاج المعرفة، أو العمل على الإنتساب لعالم المعرفة بجدارة، من خلال إقامة منظومة حيوية وقادرة لاكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية. وهذا أحد المداخل الرئيسية للتقدم في العالم العربي. وهناك حاجة متزايدة لعمل جاد للتغلب على التخلف في مجال اكتساب المعرفة ولتطبيق هذه المعرفة بشكل فعال في المجتمع العربي. وفي مستهل الألفية الثالثة، يمثل اكتساب المعرفة من خلال التعليم/ التعلم، والبحث والتطوير وتوظيفها الفعال أموراً حاسمة للعالم العربي، سواء فيما اتصل بأثرها على الحكم الصالح، أو تأمين الصحة الجيدة أو تقديم ضرورات أخرى من أجل الرفاه المادي والمعنوي.

ويتكامل مع هذا الخيار الاستراتيجي الاختيار بين بقاء انساق من التنظيم المجتمعي تعوق التنمية أو إقامة بنية مؤسسية جديدة للتنظيم المجتمعي، تمثل عقداً جماعياً ممكِنا من التنمية الإنسانية.

- الثاني: الاختيار بين استمرار البلدان العربية في مواجهة التحديات في المنطقة، وتحديات القرن الجديد فرادى، ومن ثم ضعاف وهامشيين - أو وضع ترتيبات مؤسسية بينهم يمكنها تحويل القدرات الهائلة الكامنة في التكامل العربي إلى حقيقة. حيث تسعى كل المجتمعات الإنسانية، بما فيها الأكثر تقدما، إلى الانتماء إلى كيانات أكبر قادرة على المنافسة في عالم آخذ في التعولم ويتسم بالمنافسة الشرسة. وهذا يقود إلى الخيار الثالث، وهو؛

- الثالث: الاختيار بين البقاء على هامش العالم الحديث في الفكر و المعرفة و التقانة و الاقتصاد، أو إنشاء حركية مجتمعية جديدة، قطرياً و قومياً، تضمن للعرب ليس مجرد الانفتاح النشط على العالم الجديد-الذي يتخلق بفعل العولمة و الذي تكاد تتلاشى فيه المسافات ولكن تبقى فيه الجغرافيا والثقافة حاضرة بقوة في كل مجالات النشاط الإنساني- بل أيضاً تمكنهم من المشاركة الفعالة في تشكيل العالم الجديد من موقع قدرة ومنعة.

وسيظل الخروج من مأزق التنمية في البلدان العربية مرهوناً بمواجهة حكيمة وشجاعة لهذه التحديات تمكن من تحرير كامل للطاقات الكامنة في المنطقة، واجتذاب مخيّلة الشباب وعقولهم، وصولاً لمسار النهضة بديلاً لمسار البوار .